



من ربحكم ولتعملوا عند السنين والحساب والحاصل ان الحكمة كما
تقتضيه دوام اشياء بلا تمد ولا تغير تقتضيه تبدلها وتغيرها
وفي ذلك ما بعد سموه جناسا لفظيا بحكم والتخيل ويحذوا
وامر الاتيات ام بدلالة في ذلك اسما حقيقا امر به ثم نسخة والحال
انه قد كان الام فيه اي بذكر من الله تعالى تحليله ابراهيم صلى الله
عليه وسلم في النوم مضرا في ما ضناه في نسخة فضا، بالفا
اي حتم وقد لا يترى بالانبياء عليهم الصلاة والسلام وحي
اي سلوهم عطا وفع التحليل انه امر بذكر ولده امر اجاز ما شق
عند اراد نقله لما لجمعه على جنبه نسخة تعاقب امره بتركه
وقد اذ بذكر عظيم وما يقال ان الرقية كسبت فحاشا وانته من
بالسكين عليها فلم توثق ونحو ذلك مما يذكره الخطباء والعلماء
فكله لم يثبت فيه شيء بل قالوا ان الامر بالبعد او ترك الذبح
نسخ للامر بالذبح لزمهم الغوا بالنسخ مطلقا او غير نسخ
لزمهم الجهر بالمعصية والعبادة الشنيعة تفيمة ما جرى
عليه المأثم ان الذبح اسما وهو ما عليه الاكثر وفيما ووجه
عليه اصل الكتابين لخص سبوا الابية والمشاهدة بازا سماعيل
هو الذي كان حكمة وصبر ولم ينقل ان اسما في ذلك ان في تلك
الامان في ان سماعيل وصوره التحيق كيق وقد حتم
يصرح بذلك روى الحاكم في المستدركا ان الصياح في الحضرنا

جلس

جلس معاوية رضي الله عنه فقد اذ الغوم اسما عيلوا سحاو بين
ابراهيم عليهم الصلاة والسلام فقال بعضهم الذبح اسما عيل
وقال بعضهم الذبح اسحاو فقال معاوية سقطت عن الخبير كذا
عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فاتا اعرابيه وقال يا رسول الله
خلفت الملا ديا بسفة والمما ديا بسا وضاع العيا بعد علي مفا
ا ج ا الله عليك يا ابن الذي يعجب فتمسح رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولم ينكر عليه، فلما يا امير المؤمنين وما الذي يحاز قال
ان عبد المطيب لما امر ابي في المنام بجزز من نذر الله اسع له
امر صان بخر بعض ولده فاخرجهم فاسمهم افرع بينهم فخرج
الشهم لعبد الله فاراد ذبحه فمعه اخواله من بني خزيم وقالوا
ارض بك واجدا بكم فقد اها بما بقا نافعا وهو الذي يبع اسما عيل
الثاني وهكذا رواه ابن مردويه والتعليق في تفسيره
وسلوهم ايضا فقولوا لهم اتذكروا النسخ وتقولون ما حرم
الله نكاح الاخت بعد التحليل من ادم صلى الله عليه وسلم او تقولون
حرمه بعد اذ حمله وعليه فهو اذ نكاحها الزنا موجب
للترجم ومد الزنا لعق فاذا قالوا حرمها بعد ان اهلها بقصد اصرح
في النسخ الذي انكروه وان قالوا لم يحرمها ولم يجلها فهو عناد
مخبر وقابله لا يجاب طبعه ولا يكالم واذا قد بان في قبضه جعلهم
وتناقضهم وعنادهم وامسك عن حججهم ولا تكذب ان

لعله
والتعاليل